

# A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/43/PV.92  
10 May 1989

ARABIC

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

### الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الأربعاء ، ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

(يوغوسلافيا)

السيد بييتش  
(نائب الرئيس)

الرئيس :

- قضية فلسطين [٣٧] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيتش (يوغوسلافيا) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

البند ٢٧ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين : رسالة من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية (A/43/1007)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب اليّ رئيس الجمعية العامة ، سعادة السيد دانتة كابوتو ، أن أقول إنه يأسف كثيرا لعدم تمكنه من ترؤس الجمعية في هذا الوقت وذلك بسبب ارتباطات سابقة وقصر الفترة التي قدم فيها طلب عقد هذا الاجتماع الهام للجمعية العامة .

تستأنف الجمعية العامة هذا الصباح نظرها في البند ٢٧ من جدول الاعمال "قضية فلسطين" .

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول أود أن اذكر الممثلين أنه بموجب المقرر المتخذ صباح أمس ستقفل قائمة المتكلمين في هذه المناقشة في الساعة ١٣/٠٠ من ظهر اليوم . ولذلك أطلب الى الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في أبكر وقت ممكن .

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة أبسا كلود ديالو ، ممثلة السنغال ، لتدلي ببيان بصفتها رئيسة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

السيدة ديالو (السنغال) ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أتكلم في الجمعية العامة بصفتي رئيسة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

مرة أخرى تجتمع الجمعية العامة اليوم بناء على طلب الاعضاء في مجموعة الدول العربية للنظر في الوضع الخطير السائد في الاراضي الفلسطينية المحتلة . ويزداد هذا الوضع تدهورا يوما بعد يوم بسبب القمع المتزايد الذي تمارسه القوات الاسرائيلية ضد

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة  
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

الفلسطينيين ، الذين يواصلون بصلابة مقاومتهم البطولية للاحتلال ، وقد دخلت هذه  
المقاومة شهرها السادس عشر .

وعلى الرغم من احتجاجات المجتمع الدولي الشديدة ، تواصل اسرائيل ، الدولة  
القائمة بالاحتلال ، تجاهلها للقرارات المتصلة بالأراضي الفلسطينية المحتلة التي  
اتخذها مجلس الأمن منذ بداية الانتفاضة ، ولا سيما القرارات ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨)  
و ٦٠٨ (١٩٨٨) ، وبيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٢٦ آب/اغسطس ١٩٨٨ . وعلاوة على  
ذلك ، ترفض اسرائيل احترام أي قرار من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن فيما يتصل  
بالقدس ، وعدم شرعية المستعمرات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، وترحيل السكان  
الفلسطينيين ، وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وانتهاك حقوق الانسان ،  
وحق الأشخاص الذين شردوا عام ١٩٦٧ في العودة الى ديارهم .

وإننا نلاحظ مع الأسف أنه منذ أن علقت الدورة الثالثة والأربعون للجمعية  
العامة - التي تميزت بأحداث تاريخية عديدة ، بما في ذلك ، في جملة أمور ، الذكرى  
الأولى للانتفاضة ، وإعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة ، ومبادرة السلام التي قام بها  
فخامة الرئيس ياسر عرفات ، والتزام الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء بالتسوية  
السلمية والتفاوضية - فإن القمع في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يتناقص وإنما  
أصبح على العكس من ذلك أكثر وحشية ، بسبب يوميا وقوع عدد من القتل والجرحى  
ودمارا كبيرا .

وأود أن أقدم للجمعية بضعة تفاصيل عن الأحداث المساوية الأخيرة التي وقعت  
في الأراضي المحتلة . وقد وجه إنتباه الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بصفة عاجلة الى  
هذه التفاصيل في خمس رسائل وجهت اليهما بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب  
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف منذ بداية عام ١٩٨٩ .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة  
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ أشار رئيس اللجنة بالنيابة الى أن أعضاء البرلمان الاسرائيلي دمغوا شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بوصف "ديسمبر الأسود" . فخلال ذلك الشهر قتل الجنود الاسرائيليون ٣١ فلسطينيا وجرحوا أكثر من ٤٠٠ آخرين . وفي رسالتي المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ أشرت الى أن وزير الدفاع الاسرائيلي أعلن "تدابير أشد صرامة" ضد الفلسطينيين الذين يُتهمون بإلقاء الحجارة في الأراضي المحتلة . وتشمل هذه التدابير ، في جملة أمور ، السماح لعدد أكبر من الجنود بإطلاق النار على المتظاهرين وبسد أو هدم المساكن . وخلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ لقي أكثر من ٣٠ فلسطينيا ، أغلبهم من الشباب ، حتفهم عندما أُطلق عليهم النار .

وفي ٣ آذار/مارس أبلغت الأمين العام أن ٢٢ فلسطينيا قتلوا من بينهم ٨ أطفال دون سن الخامسة عشرة ، وأن أكثر من ٢٥٠ شخصا أصيبوا بجراح . وذكرت أيضا أن أجهزة تفجيرية غامضة قتلت وجرحت عدة أطفال فلسطينيين .

وفي ٣ نيسان/ابريل أشرت الى أن أعمال القمع التي قامت بها القوات المسلحة الاسرائيلية في الشهر السابق تسببت بمقتل ما لا يقل عن ٢٣ فلسطينيا ، من بينهم طفل عمره أربع سنوات ، وإصابة ما يربو على ٣٥٠ فلسطينيا بجراح . وفي رسالتي الأخيرة المؤرخة في ١٤ نيسان/ابريل ، وجهت إنتباه الأمين العام ورئيس مجلس الأمن الى تصعيد أعمال العنف التي يقوم بها الجنود والمستوطنون الاسرائيليون .

وفي الهجوم الذي شن على قرية نحالين بتاريخ ١٣ نيسان/ابريل ، قتل أفراد من شرطة الحدود الاسرائيلية يصحبهم عدد من المستوطنين ما لا يقل عن خمسة فلسطينيين وجرحوا ما لا يقل عن ٢٥ آخرين . وقد أشار هذا الحادث قلقا شديدا لدى المجتمع الدولي وحمل الأمين العام للأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية ولجنة العفو الدولية الى اصدار بيانات احتجاج .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة  
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة بالأمس - ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٩ - أن ستة فلسطينيين آخرين قتلوا في يوم واحد في الأراضي المحتلة . وبهؤلاء الضحايا يرتفع عدد الفلسطينيين الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي منذ بداية الانتفاضة التي ما لا يقل عن ٥٦٠ شخصا .

وبإسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أود أن أحتج احتجاجا شديدا على تصعيد إسرائيل ، الدولة القائمة بالاحتلال ، لقمعها الأعمى للفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، وبوجه خاص على اشتراك المستوطنين الإسرائيليين المسلحين في أعمال القمع تلك بصورة متكررة ومنتزاييدة . إن اللجنة ترى أن من واجب المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لضمان حماية الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك وفقا لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

(السيدة ديابو ، رئيسة اللجنة  
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وأخيرا ، تود اللجنة مرة أخرى أن توجه نداء ملحا إلى جميع الأطراف المعنية من أجل تكثيف الجهود لتيسير عقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٢ ، الصادر في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . وهذا هو بالفعل الاطار العملي الوحيد المقبول على نطاق واسع من أجل اقرار السلم العادل والدائم والشامل في تلك المنطقة المضطربة جدا من العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٣٧ (د - ٢٩) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، والقرار ١٧٧/٤٢ ، الصادر في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أعطي الكلمة لمراقب فلسطين .

السيد ترزي (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من المحزن حقا أن يتعين على الجمعية العامة أن تتناول حالة أخرى من حالات النشاط الاجرامي الذي يتم في انتهاك كامل لقواعد القانون الدولي ، وبالتحديد أحكام اتفاقية جنيف الرابعة . ومن المحزن أن يتعين على الجمعية العامة أن تقوم بذلك لأن هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة لا تظلع بمسؤوليتها بصورة كاملة في هذا الصدد .

وعلى أي حال ، نحن ممتنون لكم ، سيدي الرئيس ، ولاء الجمعية العامة الآخرين للسماح باعادة فتح باب المناقشة ولتمكيننا من النظر في هذه القضية البالغة الخطورة .

لقد ورد في عنوان مقال شغل خمسة أعمدة في صحيفة نيويورك تايمز بالأمس ما يلي : "مقتل ٥ فلسطينيين على يد اسرائيل في ثاني أعلى رقم يومي لخسائر الأرواح خلال الانتفاضة" . وقد يظن المرء للحظة أن عنوان مقال يشغل خمسة أعمدة يشير إلى شيء غير اعتيادي . وقد يظن المرء أنه لكي يعطي المحررون هذا المقال تلك الأهمية فإن الأخبار إما بالغة الإشارة أو أنها كريهة وبغيضة . ولكن لا بد للمرء أن يتذكر أنه منذ بضعة أيام ، في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، أوردت نفس الصحيفة اليومية ، نيويورك تايمز ، في صفحتها الاولى العنوان التالي : "اسرائيل تقيد حرية العبادة للفلسطينيين" .

وهكذا يتضح أن الأخبار كانت هامة ، بل ومقلقة . فتقييد حرية العبادة وقتل المزيد من الأفراد : هذه ليست أحداثا عابرة تقع كل يوم أو كل ساعة . وليست نفس الشيء كقراءة أخبار الطقس .

ولقد أخبرتنا نفس الصحيفة اليومية أن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في الأيام الخمسة الأخيرة قد بلغ ١٦ شخصا . وتضيف أن رجلا فلسطينيا عمره ٥٦ عاما مات في غزة من جراء الجراح التي أصيب بها عندما ضربه الجنود الاسرائيليون الذين اقتحموا منزل الأسرة وضربوه في رقبتة وصدره . إن ضرب رجل عمره ٥٦ عاما والتسبب في موته ليس خبرا اعتياديا ، إنه خبر يشير الانزعاج والصدمة .

هناك حادثة معينة يبدو أنها قد لفتت انتباه لجنة الصليب الاحمر الدولية - واسمحوا لي أن أعرب فورا عن تقديرنا لهذه اللجنة للمعلومات التي عممتها والموقف الذي اتخذته . يرد في تقريرها ما يلي :

"في ١٣ نيسان/ابريل قُتل ستة من السكان العرب في قرية نحالين الواقعة في الأراضي التي تحتلها اسرائيل ، وجرح نحو ثلاثين آخرين أشنعاء العملية التي نفذتها القوات المسلحة الاسرائيلية . ولجنة الصليب الاحمر الدولية تحتج احتجاجا قويا إزاء هذا الحادث المأساوي الأخير ، الذي فتحت القوات خلاله النار بدون تمييز وبدون تقييد .

"وطوال عدة شهور ، ما فتئت لجنة الصليب الاحمر الدولية تشعر ببالغ القلق إزاء التكرار المتزايد لاستخدام الاسلحة النارية وأعمال العنف الجسدي ضد المدنيين العزل . وبالإضافة إلى ذلك ، تتم إعاقة نقل الجرحى وكذلك عمل موظفي الطبابة والمستشفيات في الأراضي المحتلة" .

وقد أصدرت لجنة العفو الدولية بالامس بيانا أشارت فيه إلى أن :

"القوات الاسرائيلية قتلت ما يزيد على ٤٠٠ فلسطيني في الأراضي المحتلة منذ بدء الانتفاضة ، في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، من جراء حوادث اطلاق النار والضرب والغاز المسيل للدموع . وكان عشرات الضحايا من الصغار ،

بما في ذلك الرضع والاطفال الذين يبلغون من العمر ٣ أو ٥ أعوام أو ١٢ عاماً .

وذكرت لجنة العفو الدولية ما يلي :

"لم يؤيد عدد كبير من التقارير التي تلقتها التبرير المعتاد الذي تقدمه السلطات الاسرائيلية عن معظم حوادث اطلاق النار ، وهو أن قواتها لم تكن تطلق النار إلا عندما تتعرض أرواحها للخطر" .

ويجدر التذكير بأن لجنة العفو الدولية ذكرت ، في كانون الثاني/يناير ، وفي إحدى نشراتها :

"ان نمط انتهاكات حقوق الانسان ، بما في ذلك أعمال القتل والضرب والسجن غير المنصف لا يزال مستمرا في الاراضي العربية المحتلة بعد ١٤ شهرا من بداية الانتفاضة الفلسطينية المعروفة . وقد مات مئات الفلسطينيين من جراء نيران بنادق الجيش أو اساءة الاستخدام المتعمدة على نحو واضح للغاز المسيل للدموع" -

وأكد على عبارة "اساءة الاستخدام المتعمدة" .

ويكشف البحث والتقصي الاوليان عن أن الجيش الاسرائيلي وقوات شرطة الحدود قد شاركوا في الجريمة التي اقترفت ضد بلدة نحالين . كما يجدر بنا أن نتذكر أن أفراد القوات المسلحة الاسرائيلية قد انضموا اليهم متنكرين بزي المستوطنين المدنيين وهم يحملون البنادق الآلية . وكل هؤلاء الافراد المسلحين قد وصلوا إلى نحالين عقب حيلولة منتصف الليل ، واختبأوا في البلدة واحتلوا منزلا مهجورا بالقرب من المسجد . وقد استخدم هذا المنزل كنقطة تسديد أثناء المذبحة . وقد فتحت القوات الاسرائيلية المسلحة النار بصورة مباشرة على منازل سكان البلدة .

وهذه الغارة لا يمكن حتى وصفها بأنها غارة انتقامية من جراء أعمال اقترفتها سكان نحالين . لقد كانت غارة مدبرة ؛ وكانت غارة استفزازية ؛ وكانت غارة نفذت بطريقة اجرامية دموية .

ولا نزال نتذكر أن نفس بلدة نحالين هذه كانت هدفا لأعمال أخرى من أعمال

ارهاب الدولة اقترفتها اسرائيل .



في ليلة ٢٨ - ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٤ ، منذ ١٥ عاما ، هاجمت القوات الاسرائيلية النحالين وقتلت أربعة عشر مدنيا وجرحت ٢٨ آخرين . وفي ذلك العمل من أعمال الارهاب الرسمي اشترك ٣٠٠ عضو من القوات المسلحة الاسرائيلية في ذبح أولئك المدنيين العزل من سكان المدينة الصغيرة .

إلا أن النحالين ليست سوى مكان واحد من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي ترتكب فيها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال أعمال الارهاب الرسمي هذه . فقد قتل صبي لم يتجاوز السابعة عشرة من عمره بالرصاص في مخيم الدهيشة للاجئين ، اسمه ناصر ابراهيم القصاص ، كما مات صبي آخر عمره عشر سنوات اسمه محمد سليمان راحي بعد أن نزفت دماؤه برصاصة أصابته في بطنه ، ودفنت رافدة أبو لهان ، وعمرها ١٣ عاما ، بعد اصابتها برصاصة في رأسها قتلتها على الفور .

أولئك الاطفال ، أمل المستقبل ، يحرمون حتى من حقهم في الحياة ، كما يحرمون من جميع الحقوق الاخرى . إنهم يحرمون من حقهم في التعليم حين تفرض اسرائيل إغلاق المدارس وحظر التجول وقيودا أخرى وحشية وتعسفية . أما آخر أعمال اسرائيل وأحدثها فهو حظر التدريس الخصوصي في الأماكن الخاصة . إنهم ببساطة يخططون لخلق جيل أممي وجاهل من الفلسطينيين . ولكنني أؤكد لكم أنهم لن يفلحوا في ذلك . إن هذا الجيل من صغار الاولاد والبنات يجبر على العيش في معسكر اعتقال كبير - بل معسكر تصفية ، يُعترف لدى الاسرائيليين بالأراضي الواقعة تحت الادارة ، التي يعرفها العالم بالأراضي الفلسطينية المحتلة .

وليس السؤال هنا "ما الذي يتعين عمله ؟" بل "ما الذي سنفعله ؟" ما الذي سيفعله المجتمع الدولي ، كما هو ممثل هنا ، وبعبارة أكثر دقة ، ما الذي سيفعله مجلس الأمن ، الهيئة المكلفة بمهمة صيانة السلم والأمن الدولي ؟ وأسارع بالاضافة هنا أننا نحن الفلسطينيون نعلن أننا لا نحمل شكوى أو ضغينة ضد المؤسسة بوضعها هذا أو ضد عضويتها . ونحن نعرف أن أعضاء المجلس تحت القيادة الحكيمة لمعظم رؤسائها حاولوا بكل اخلاص القيام ولو بأقل ما يمكن القيام به ، أي الاعراب عن رأي أو عن موقف

لكن هناك عضوا دائما بعينه أشبت أنه العقبة ، ونجح في حرمان باقي أعضاء المجلس من حرية الاضطلاع بأدنى ما تفرضه عليهم التزاماتهم ، وهو اصدار بيان . وهذه الاشارة المتمثلة في الاسترسال في العناد ومحابة اسرائيل وما ترتكبه من أعمال الارهاب الرسمي هي التي شجعت السلطة القائمة بالاحتلال على التمادي في سياساتها وممارستها . إنها إشارة "الضوء الأخضر" التي أعطتها حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، العضو الدائم في مجلس الامن ، لاسرائيل ، عندما استخدمت حق النقض ضد مشروع قرار معتدل ومخفف يشجب اسرائيل لعدم تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة . هل يمكن للمرء حقا أن يفترض أن الولايات المتحدة تصرفت بحسن نية ولكنها أساءت تقدير رد فعل اسرائيل ، أم ان اسرائيل أساءت فهم نوايا الولايات المتحدة ؟ وأيما كان تخمين المرء فالمحصلة النهائية واضحة ، ومتجلية في أعمال اسرائيل وما ترتكبه قواتها المسلحة من جرائم في حق الانسانية .

كثيرا جدا ما يقال لنا أن أي بيان يصدره المجلس أو أية هيئة أخرى ينبغي أن يكون بيانا متوازنا ، ولكن الواضح أن مفهوم التوازن هذا غريب إلى حد بعيد . فكيف يمكن أن نوازن بين شرعية نضال شعب يزرع تحت الاحتلال الاجنبي ، وبين جرائم السلطة القائمة بالاحتلال وسياساتها وممارساتها القائمة على القمع والقبضة الحديدية ؟ ومن ثم يبدو لنا أن كلمة "توازن" تستخدم هنا بشكل مغلوط . ونحن فخورون بأن شعبنا لجأ إلى الانتفاضة المجيدة التي اشتعلت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، والتي لا تزال تتعاضم وتزداد قوة يوما بعد يوم ، ونتذكر في هذا السياق انتفاضة مماثلة ، الانتفاضة العظيمة للأقلية اليهودية (الغيتو) في وارسو ، ونذكر بأنه لو قدر لتلك الانتفاضة أن تبدأ في وقت مبكر - قبل ذلك بسنوات قليلة - ضد القوات النازية والاحتلال النازي ، لأمكن إنقاذ حياة ملايين الضحايا الأبرياء . فللأبطال الذين سقطوا في انتفاضة "غيتو" وارسو ، ولأبطال "غيتو" الأراضي الفلسطينية المحتلة نرفع قبعاتنا ونحيي ذكراهم ونكرمها .

إن السلطة القائمة بالاحتلال لم تكتف بالقضاء على البشر فحسب ، فقامت قبيل أمس فقط ، في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، باقتلاع قرابة ألف شجرة زيتون في سورييف بالقرب من الخليل بالبولدوزرات الاسرائيلية . وليس هذا بالطبع إلا جانبا واحدا من التعسف الوحشي الذي تتعرض له حياة شعبنا الاقتصادية ، ولكن هذا الجانب له مغزى أكبر . أليس غصن الزيتون هو رمز السلام ؟ هل تريد اسرائيل أن تبعث برسالة مفادها "لا للسلام" ، باقتلاعها أشجار الزيتون تلك ؟ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ اختتم المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعاته باعتماد خطة السلام التي قدمها الرئيس ياسر عرفات في البيان التالي الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ :

"... أتقدم بمبادرة السلام الفلسطينية التالية بصفتي رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتولى مهام الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين :

"أولا : أن يتم العمل الجاد لعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وتحت اشراف الامين العام للأمم المتحدة ، وذلك بناء على مبادرة الرئيسين غورباتشوف - ميتران ، والتي أيدها العديد من الدول ، وتفضل الرئيس ميتران بعرضها على جمعيتكم في أواخر أيلول/سبتمبر الماضي ، وذلك تمهيدا لعقد المؤتمر الدولي الذي تؤيده جميع دول العالم ، باستثناء حكومة اسرائيل .

"ثانيا : انطلاقا من إيماننا بالدور الحيوي للأمم المتحدة وبالشرعية الدولية ، فإننا نرى أن يتم العمل لإشراف مؤقت للأمم المتحدة على أرضنا الفلسطينية ووضع قوات دولية لحماية شعبنا ، وتشرف في نفس الوقت على انسحاب القوات الاسرائيلية من بلدنا .

"ثالثا : إن منظمة التحرير الفلسطينية ستعمل للوصول لتسوية سلمية شاملة بين أطراف الصراع العربي - الاسرائيلي ، بما في ذلك دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة الأخرى ، في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، بما يحقق المساواة وتوازن المصالح ، وبخاصة حق شعبنا في التحرر والاستقلال الوطني ، واحترام حق العيش والسلام والأمن للجميع - لجميع أطراف الصراع في المنطقة كما أسلفت - ووفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) .

"وفي حال الإقرار بهذه الأسس داخل المؤتمر الدولي نكون قطعنا شوطا أساسيا نحو الحل العادل ، مما يتيح الاتفاق على كل ترتيبات الأمن والسلام" .  
(A/43/PV.78 ، ص ٢٦)

إن سعي الشعب الفلسطيني الى السلم والتوصل الى تسوية سياسية تفضي الى السلم قد تأكد مجددا في الاعلان الذي أصدرته في أوائل هذا الشهر لجنتنا المركزية ووزع يومه وشيقة من وثائق الجمعية العامة . فماذا كان رد الطرف الرئيسي الآخر ، اسرائيل المعتدية ؟ إنه يتضح من أعمالها - وعلينا ألا ننخدع بديماغوغية اسراييل : ولنستمع الى ما قاله رئيس الوزراء شامير ونقل بواسطة التليفزيون الاسراييلي أول أمس ، لقد قال :

"وإذا ما انحرف ممثلون فلسطينيون منتخبون عن الطريق المرسوم وسموا الى اقامة دولة فلسطينية ، فإننا " - أي اسراييل- " لن نسمح لهم بالقيام بهذا رغم كونهم منتخبين" .

تلك هي رسالة رئيس الوزراء شامير يعلنها للعالم بشأن جهوده المزعومة من أجل تحقيق السلام . ومع هذا سنواصل سعينا ؛ سنواصل كفاحنا ؛ وانتفاضتنا في تقدم . لا رجعة فيها مهما كان الثمن . لكن هناك دائما شئنا يُدفع من أجل الحرية . علينا ألا نُخدع أو نُجر بعيدا عن مسار الاجراء الذي أقرته الجمعية العامة بالاجماع تقريبا بقرارها ١٧٦/٤٢ . ولنعرب عن الأمل في أن يعاد النظر في الصوتين السلبيين اللذين أدلي بهما يوم ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ وذلك من أجل تحقيق السلام . لقد قالت لجنتنا المركزية في بيانها المؤرخ في ٢ نيسان/ابريل ما يلي :

"لقد اطلع المجلس المركزي على وقائع وتفصيل الحوار الامريكى - الفلسطيني فرحب بمباشرة هذا الحوار واستمراره وأهميته ، مؤكدا في ذات الوقت على المسؤولية السياسية والدولية والاخلاقية الملقاة على عاتق الولايات المتحدة الامريكية لوضع حد للاحتلال الاسراييلي وللمعاناة الفلسطينية ، وكذلك للدور الايجابي الهام الذي بدأت تتحرك الادارة الجديدة به من أجل إقرار السلام العادل والشامل في المنطقة ، متطلعين الى موقفها المتوازن في الصراع

بدون تحيز أو استخدام حق النقض "الفيتو" لصالح اسرائيل . (A/44/220 ،  
المرفق ، ص - ٣)

تلك هي رسالة الشعب الفلسطيني الى المجتمع الدولي وبالتحديد الى الذين  
ضغطوا على الزر الاحمر وصوتوا معارضين لإمكانات إحلال السلام . فلنأمل الا يكونوا عقبية  
بعد الآن وأن يتيحوا الفرصة أمام العدل والسلام .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : السيد الرئيسي ،

يسعدني وأنا ألقى كلمتي باسم المجموعة العربية وباسم المجموعة الإسلامية أن أشكركم  
على سرعة الاجراء الذي اتخذتموه لعقد هذه الجلسة وأن أشكر المندوبين على تجاوبهم  
بالموافقة والتأييد . وكم كان يودنا أن لا تكون هناك حاجة لمناقشة قضية فلسطين وأن  
تكون الامور فيها قد حلت أو وصلت الى طريق الحل العادل والاستقرار الشامل لتنعم  
المنطقة بالرفاه والتعاون الذي تنعم به بعض المناطق الأخرى في العالم . نقول هذا  
ونحن نعبر عن سعادتنا بأن مشكلة ناميبيا قد دخلت مراحل الحل النهائي .

لكن الحال في فلسطين على غير ما نتمنى ، والوضع السيء يتدهور الى الأسوأ .  
رغم كل ما قدمته منظمة التحرير الفلسطينية من تنازلات كبيرة وتضحيات شديدة من أجل  
الوصول الى حل تستقر فيه البلاد وتهدأ به المنطقة وتستطيع الاجيال القادمة ان تنظر  
الى مستقبل مستقر مستمر .

لكن الصهيونية يظهر أنها تريد غير هذا ، وأنها تضرر غير هذا وتعمل لكل  
ما يفسد إمكانيات الحل . وهنا تغف المجموعة الدولية أمام الامتحان .

في فلسطين اليوم مذابح يتعرض لها السكان العرب أصحاب البلاد الشرعيون .  
برزت منها الاسبوع الفائت مذبحه نحالين ، القرية العربية الآمنة ، هاجمها عند الفجر  
الجنود الاسرائيليون يطلقون عليهم النار عشوائيا ، يقتلون نساءها ورجالها وشيوخها  
وشبابها وأطفالها ، إضافة الى المسلسل اليومي من قائمة القتل والجرح في طول  
البلاد وعرضها .

في فلسطين اليوم تخاصر السلطات الاسرائيلية أماكن العبادة وتهاجم المصلّين وتمنعهم من أداء عباداتهم . إن منع المصلّين يوم الجمعة الفات من الوصول إلى المسجد الأقصى ، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومن أقدس بقاع الأرض عند المسلمين ، جريمة لا تغتفر ، جريمة ستتحدث عنها سجلات هذه الفترة المظلمة من تاريخ المنطقة . أي جراءة هذه ، وأي إنكار لكل القيم الانسانية هذا ، وإلى أين المسير ، ماذا تهدف السلطات الصهيونية ؟ هل يظنون أن بإمكانهم القضاء على أمة في بلدها على أرض آبائها وأجدادها ، فلنعش مع الحقيقة الصارخة ، إن الفلسطينيين على أرضهم وأرض جنورهم ، هل تظن الصهيونية أن بإمكانها القضاء عليهم ؟ لقد جهلوا . لقد ضلّوا الطريق . إن أمة العرب كلها تقف مع العرب في فلسطين . إن أمة الإسلام كلها تقف معهم في جهادهم . إن كل عاقل اليوم بما فيهم عقلاء اليهود ، يعترفون بشرعية وصحة الموقف الفلسطيني والحال في فلسطين يسوء يوماً بعد يوم . فإلى أين تتجه السلطات الصهيونية من هنا ؟

لقد أعلنت المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك  
فهد بن عبد العزيز موقفها صريحا واضحا وأكدت دعمها الكامل للحقوق الفلسطينية  
الكاملة ومساندتها لكل الجهود البتاء القائمة ، والتزمت مع شقيقاتها الدول  
العربية والإسلامية بموقف ثابت يحفظ للعرب والمسلمين حقوقهم ويعيد للبلاد أمنها  
واستقرارها .

لكن اسرائيل تنكر الحقوق وترفض الأمن وتعمل على هدم الاستقرار . إن ما يجري  
في فلسطين اليوم تتحمل منه المجموعة الدولية عبر الأمم المتحدة مسؤولية كبيرة لأن  
هذه المجموعة وعبر الأمم المتحدة تحملت مسؤولية تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية  
في جزء منها قبل إحدى وأربعين سنة ، ولأن الأمم المتحدة ودولها يتحملون أيضا  
مسؤولية اتفاقيات جنيف وميثاق حقوق الانسان ، وبشكل أوفى ميثاق الأمم المتحدة  
نفسه . ومن واجب الأمم المتحدة أن تعمل على الالتزام بها وعلى تطبيق ما هو فوق الحد  
الادنى للمبادئ الاخلاقية والانسانية التي يجب أن يلتزم بها أي عضو في مجموعة الأمم  
حتى يجوز له أن يكون عضوا في مجموعة الأمم .

ليس فيما نقوله جديد . منذ عام ١٩٦٧ والمناطق العربية المحتلة يخضع شعبها  
وأرضها لاسوأ اجراءات القمع والارهاب والتخريب والتجويع ، على يد سلطات اسرائيل  
بجنودها ومستوطناتها المسلحين بعد أن احتلت الجزء الاول من فلسطين عام ١٩٤٨ وأقامت  
عليه اسرائيل . اثنتان وعشرون عاما مضت منذ ١٩٦٧ وجرائم القتل والتعذيب والتخريب  
تمارسها السلطات الصهيونية ضد الشعب العربي أمام نظر المجتمع الدولي وسمعه . ويقف  
المجتمع الدولي وينظر ، والشعب الفلسطيني يقاسي وينتظر ، والصهيونية تأخذ الضوء  
الاخضر من دعم البعض لها ، ومن سكوت البعض عنها ، غير عابئة بالآخرين وهي تتحدى  
المجتمع الدولي .

كان لا بد لهذا الليل من آخر . فليس الشعب الفلسطيني قطيعا من الغنم يسوقه  
الجلادون الى المذابح صاغرا . وجهلت اسرائيل ولم يعرف الذين يدعمونها أن للشعب  
العربي في فلسطين طاقة محدودة للصبر ، وطاقات غير محدودة للكفاح والمقاومة حتى



يحق الله الحق ويزهق الباطل . فقام الشعب بكل فئاته ، قام بكل رجاله ونسائه ، أطفاله وشيوخه وشبابه يمزق عنه مظلة الظلم والظلام ، ستة عشر شهرا نعيشها جميعا مع الانتفاضة الفلسطينية كل يوم - الانتفاضة الفلسطينية السلمية ، ومازالت سلمية لأن رغم وحشية السلطات الاسرائيلية وجرائمها التي تهدم كل سلم وتقضي على كل سلام ، لاننا نعرف وأنتم تعرفون ماذا ستكون الحال عليه لو لجأ الفلسطينيون الى نفس أدوات العنف التي يستخدمها الصهاينة . إنها انتفاضة سلمية لأن وحصيلتها على يد جنود الجيش الاسرائيلي مئات القتلى من الفلسطينيين وآلاف الجرحى وعشرات آلاف المعتقلين ، ولا نتحدث عن البيوت المهدمة والأراضي المسروقة والأموال المنهوبة ، لا نتحدث عن الجامعات الموقوفة والمدارس المعطلة وأبواب الرزق المقفلة . إلى أين تسير السلطات الصهيونية ؟ ما هو المصير ؟ هل تتصور الصهيونية أنها تستطيع القضاء على الشعب العربي في فلسطين وسط محيط هائل من مئات ملايين العرب والمسلمين يلتزمون بهم ؟ قلنا إن الانتفاضة نداء قوي للذين لا يسمعون . نداء للوعي والادراك لحل مشكلة فلسطين بما يحفظ حقوق العرب ولا حل غيره . فاستمعوا إليه ولا ترفضوه . وإلا فالعاقبة على من يرفض . لقد أسرع الصهيونية تجيب على النداء بزيادة العنف وبزيادة الارهاب وبزيادة القتلى والجرحى وإقامة المعتقلات وبناء المستوطنات على أرض العرب . ووقف أصدقاء اسرائيل بين سامع وعاجز وبين سامع وناصح واسرائيل لا تنتصح ، فقد تعودت أن تحصل منهم على ما تريد ، وبين واجف مُدرك خطورة ما تُقدم عليه اسرائيل وما ستؤول إليه الامور . لقد صمّت السلطات الاسرائيلية آذانها لدوي صوت الشعب العربي ولهدير الاحداث . تظن ، كما قالوا إن إرهابها في الداخل وتعمية الإعلام عن الخارج هو الجواب الشافي . فماذا نحن فاعلون هنا ، وأين تقفون اليوم مما يجري ؟ إن الايام والليالي تجري حُبالي بالاحداث ، ولا بد للأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها ونحن منها ، وكلكم منها .

اجتماعنا اليوم اجتماع عاجل ، علنا أن نتخذ موقفا يُسمع من لا يُسمع ومن لا يريد أن يسمع في السلطات الصهيونية ، ويقدره الذين يدعمون اسرائيل أو يسكتون

عنها . إن المجتمع الدولي يرفض هذه الجرائم بكل ما في الرفض من قوة ويقر الحق لأصحابه ويعترف بمسؤوليته في سلامة وتأمين الحقوق الفلسطينية ولا بد أن يلتزم بها . إن زمام الأحداث اليوم هو بيد الشعب الفلسطيني . هذه حقيقة نعرفها جميعا اليوم . وإن الصهيونية تقاوم تيار سير التاريخ . فلعلها تعقل إذا شعرت بأن الرأي العام العالمي ، وخصوصا أصدقاءها ، يرون باطل ما هي ساهرة به . وخطر ما هي سائرة إليه .

انني أدعوكم باسم المجموعة العربية وباسم المجموعة الاسلامية في الأمم المتحدة ، أن تقدروا أن خطورة ما يجري في فلسطين تستوجب اجراء في الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ومجلس الأمن بصورة خاصة ، على نفس مستوى المسؤولية . انها فرصة لتؤدي الأمم المتحدة دورا نحو السلم والسلام - السلم والسلام الذي ينادي به الشعب الفلسطيني من موقف الاحتفاظ الكامل والقوي بحقوقه ومن مبدأ احترام الآخرين . إن الطريق الى السلام مفتوح وتغفله اسرائيل كل يوم ، ولا بد لنا أن نجعل السلام الامكانية الوحيدة للاستمرار ، والبديل الوحيد للنزاع الجاري الذي لن ينتهي كما تريد اسرائيل اذا استمرت في طريقها الحالي .

واختتم هذه الكلمة بتحية الى دولة فلسطين ونداء الى شعب فلسطين : إن العالم يؤيد جهادكم ويحيي بطولتكم ، وسلام الله ورحمته على الشهداء ، وبالتعبير عن أملنا أن نسير في الأمم المتحدة أمام الأحداث ولا نركض خلفها .

السيد غزال (تونس) : تعود الجمعية العامة اليوم الى بحث بنسب

فلسطين أمام ما تشهده الأرض الفلسطينية المحتلة من تصاعد مزعج لحملة القمع والتعسف التي ما انفكت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تشنها على أبناء الشعب الفلسطيني العزل في أرضهم المغتصبة . وكما ذكر قبلي المراقب الدائم لفلسطين ، والمندوب الدائم للمملكة العربية السعودية متكلما باسم المجموعة العربية ومجموعة الدول الاسلامية ، بعد المندوبة الدائمة للسنغال ورئيسة لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فلقد تفاقمت ممارسات المحتل الدامية في الايام الاخيرة تفاقما خطيرا أصبح معه من غير الجائز للمجموعة الدولية ، ممثلة في الجمعية العامة ومجلس الأمن ، مواصلة صمتها ، وإغفال ما تتحمله من مسؤولية تاريخية خاصة نحو محنة الشعب الفلسطيني . فقد عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في هروبها الى الامام الى تصعيد عمليات القمع بشتى أنواعه ، والمذابح والاعتداءات الوحشية ، والاعتقالات الجماعية مستخدمة الذخيرة الحية ، والقنابل الغازية ، والضرب المبرح ، وكسر العظام ، وهدم

البيوت ، وكل أصناف سلاحها وآلياتها المتقدمة تواجه بها لا جيشاً نظامياً ، ولا مجموعات مسلحة ، بل أطفالاً ونساءً وشباناً لا يحملون من السلاح إلا حجارة داود ، حجارة أرض وطنهم المقدسة ، ورفضهم المطلق للاحتلال الاجنبي بعد اليوم ، وقوة ايمانهم بعدالة قضيتهم ، وبحقهم في الحرية والكرامة وفي وطنهم . ومن أحداث تلك الحملة الجنونية المستعرة المجزرة الوحشية المبيّنة التي اقترفت على سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد أبناء قرية نحالين فجر يوم الخميس الماضي عند مغادرتهم المسجد بعد الصلاة . وهي تذكر في بعض ملابسها بالخطبة الجهنمية التي اتبعتها القوات الاسرائيلية في صبرا وشاتيلا .

كما سجل سقوط ستة شهداء آخرين ، وجرح العديد من الفلسطينيين يوم الاثنين الماضي وحده بمناسبة احتفال الشعب الفلسطيني بذكرى استشهاد المناضل خليل الوزير أبو جهاد الذي اغتالته يد الغدر والاعتداء الاسرائيلية أبشع اغتيال في نيسان/ابريل من السنة الماضية . وقد أدان مجلس الأمن تلك الجريمة وذلك الاعتداء وندد بهما .

وفاقت السجون والمحتجزات الاسرائيلية بما حشر فيها من آلاف المعتقلين الفلسطينيين ، وقد تدهورت أوضاعهم الصحية والغذائية والنفسانية ، واشتدت وسائل التعذيب المسلطة عليهم حدة . كما التجأت سلطات الاحتلال من جديد الى الحظر المتواصل للتجول بعدة قرى ومدن ، واعتقلت المئات من سكانها ، ومنعت الصحفيين من دخولها ، ممانعة في اجراءاتها الرامية الى عزل الارض المحتلة عن العالم . بل ها هي تتقدم خطوة أخرى على غاية من الخطورة في تنكرها للقيم والأخلاق والمواثيق فتمنع المسلمين من أداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى ، وتكشف أكثر فأكثر القناع عن نواياها الدفينة الخبيثة نحو الأماكن المقدسة للمسلمين في القدس المحتلة .

أمام هذا التدهور الخطير الذي تشهده الارض الفلسطينية المحتلة نتوجه اليوم الى المجموعة الدولية نناشدها اتخاذ ما يحتمه الوضع من خطوات لإنهاء صلف سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، واستهتارها بالقيم الانسانية ، والمواثيق والقوانين والقرارات الدولية .

إن إنتفاضة جيل الحجارة المجيدة أثبتت لكل ذي بصيرة أنها ليست طغرة ساعة أو يوم ، بل هي انتفاضة شعب بأكمله . وأنها انتفاضة الرفض المطلق الذي لا رجعه فيه للاحتلال والقمع والتعسف الأجنبي ، وأنها متواصلة ، صامدة ، لن تخمد إلا بنهاية الاحتلال ، وباسترجاع الحقوق الوطنية المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني .

أما آن لاسرائيل أن تتعظ بمحنة الشعب اليهودي المريرة ، لتتذكر بشاعة الظلم والقهر ؟ أما آن لاسرائيل أن تتعظ كذلك بتجربة ما سبقها من قوى الاستعمار والاحتلال والتسلط لتدرك أن ارادة الشعوب لا تقهر اذا هي نهضت تطلب حريتها وحقوقها ، وأن مآل الاستعمار واحد ، وهو الى زوال ، مهما بلغ صلف المستعمر ، ومهما بلغت قوته ؟ لقد أخطأ كل مستعمر ظن أنه منتصر حيث فشل غيره ، ولن يشذ الاستعمار الاسرائيلي عن ذلك المصير المحتوم .

إن تمسك الشعب الفلسطيني بحقه المشروع في النضال من أجل التحرر وتقدير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق أرضه لم يشنه عن الترحيب مرات عديدة بكل المبادرات السلمية الصادقة لحل قضيته وحل النزاع العربي الاسرائيلي بأكمله حلاً عادلاً وشاملاً ودائماً ، وبكل الجهود والمساعي المخلصة المبذولة دولياً لكسر الجمود الذي اتسمت به القضية منذ سنين .

وقد جاءت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المنعقدة بالجزائر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي تعبيراً واضحاً عن التزام الشعب الفلسطيني بسبل السلام واعتماده الشرعية الدولية ، كما تمثلها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، أساساً لحل النزاع . كما أكدت الكلمة المشهودة التي توجه بها الزعيم الفلسطيني السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أمام هذه الجمعية الموقرة أثناء بحثها لبند فلسطين في جنيف في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي ، الالتزام المجدد للقيادة الفلسطينية بانتهاج كل السبل السلمية الشريفة للوصول الى حل قوامه العدل والانصاف .

ولكن خلافاً لما برهن عليه الجانب الفلسطيني من مرونة واعتدال ومن توجه صادق نحو السلم شهدت به حتى مصالح استعلامات الجيش الاسرائيلي نفسها ، وفي حين يكاد يجمع العالم على وجوب التحرك السريع لحل القضية استغلالاً للفرص الذهبية المتاحة دولياً ، تتماذى اسرائيل في تعنتها وانتهاج سبيل الرفض واعتماد المواقف السلبية المتحجرة ومحاولة التشكيك في صدق النوايا الفلسطينية ، والبحث عن الحلول الوهمية الواهية لعرقلة المساعي الصادقة وتمعيد ممارسات القمع والاضطهاد ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة . ومتى صفت نواياها هي ؟ أو متى قدمت برهاناً على صدقها ؟

لقد برهنت القيادة الفلسطينية عن صدق توجهها السلمي بشهادة من صفوف اسرائيل ومن أصدقائها كذلك . وقد اتضح للعالم اليوم أن اسرائيل هي التي تصر على رفض الحلول السلمية العادلة وتفضل اتباع سياسة الاحتلال والاستيلاء على أرض الغير

محاولة منها لاقرار الامر الواقع . ولن تجني اسرائيل إلا ما تزرع . فسلماً إن هي ركنت الى السلم والعدل . أما إن هي تعنتت في طمعها في أرض الشعب الفلسطيني فلن تنال أرضاً ولا سلماً .

إن اتخاذ الجمعية العامة لقرارها ١٧٦/٤٣ بأغلبية عظمى يشكل خطوة تاريخية تفتح الطريق لطرح الحل السلمي الصحيح ، وقد رحبت به منظمة التحرير الفلسطينية واستجابت له ودعت الى تطبيقه انسجاماً مع التزامها بالشرعية الدولية . واننا نهيب بالمجموعة الدولية وبمجلس الامن بصفة خاصة أن يتحمل مسؤوليته كاملة وأن يشرع بدون تأخير في بحث الوسائل الكفيلة بانعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط .

إن من أؤكد واجبات المجموعة الدولية حالياً أن تعمل على تأمين الحماية اللازمة لابناء الشعب الفلسطيني العزل الراحين تحت نير الاستعمار وجبروته وممارساته القمعية كخطوة ضرورية أولية في طريق تحقيق التسوية السلمية العادلة وذلك على ضوء تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة S/19443 المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

السيد بدوي (مصر) : مازالت أنباء الصدمات الدامية بين قوات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة وسكان هذه الأراضي العزل من أبناء شعب فلسطين تتوالى ، وهي تصدم بعنف تفاصيلها كل صاحب ضمير حي أو شعور انساني . وللأسف لم يبعد هذا الوضع جديداً في تلك المنطقة من عالمنا . فلقد دخلت انتفاضة الشعب الفلسطيني شهرها السابع عشر ولم يعد يوم يمضي إلا ويسقط فيه ضحايا أبرياء برصاص المحتل أو عميّه . ورغم ذلك فإن رفض أبناء فلسطين للاحتلال مازال قويا شجاعا مثلما بدأ ، بل تزايد عزمهم الواضح على انتزاع حقهم في تقرير مصيرهم .

ولقد كان تقدير بلادي دائماً أن هذه المأساة المستمرة لا سبب لها سوى استمرار احتلال اسرائيل غير الشرعي لهذه الأراضي واستخدامها القوة للابقاء عليه وحرمان أصحاب الأرض الشرعيين من حقوقهم السياسية المشروعة . وبينما سعت اسرائيل ، باستخدام

القوة ، الى محاولة فرض أمر واقع يتنافى مع كل القوانين ويرفضه المجتمع الدولي بأسره ، فإن التصعيد الأخير لقوات الاحتلال في أساليب قمعها للسكان قد بلغ مستوى جديدا في وحشيته لم تعرفه المنطقة منذ فترة طويلة ، ويعود بالذاكرة الى أحداث وقعت منذ سنوات خلت لقرى فلسطينية أخرى .

لم تكتف قوات الاحتلال بالالتجاء الى القتل والضرب الذي امتد الى الأطفال والنساء والشيوخ . ولم تتوقف عند هذا الحد ، بل مضت تفرض قيودا على حرية السكان في ممارسة شعائر دينهم وحرية الدخول الى أماكن العبادة وتنتهك حرمة المقدسات . لقد نكأ هذا جرحا آخر في صدور أتباع كل الأديان وأصحاب الضمائر لا يقل إيلا ما أو مرارة . ومن المفارقات المحزنة أن يجرى هذا متزامنا مع الأعياد الدينية للمسلمين والمسيحيين لتكون الصدمة أشد والتحدي أقوى .

إن مصر شعبا وحكومة تعيش معاناة وآلام الأشقاء من أبناء الشعب الفلسطيني وتحزن لكل حياة تهدر أو دم يراق ، وإن قلوبنا لتدمى لمعاناة الأطفال الأبرياء تحت الاحتلال .



لقد أثبتت أحداث الشهور الماضية صدق تقديرنا ، وأصبح واضحا أن "الانتفاضة" لا يمكن وقفها باستخدام القوة وأن النهج الوحيد للتعامل مع الموقف ، ولكي تتحرك المنطقة بأسرها نحو مستقبل أفضل هو الحوار بين شعوب المنطقة ودولها والتفاوض من أجل إقامة سلام دائم وعادل - ومازلنا - في مصر - نأمل أن تتحرك قوى الاعتدال في إسرائيل لإقرار تسوية تفاوضية لهذا الوضع غير المقبول ، ومازلنا نرى أن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي بدء حكومة إسرائيل للحوار مع الشعب الفلسطيني . ونعتقد أن هذا الحوار هو السبيل العملي الوحيد لعلاج نزيف الدم وحالة عدم الاستقرار بالمنطقة . إن عناصر الحل لما تعانيه الأراضي المحتلة من مآسٍ تتمثل - في تقديرنا - فيما يلي : أولا ، بدء المحادثات بين الأطراف من أجل التوصل لتسوية سياسية شاملة يكون هدفها تمكين شعوب المنطقة من ممارسة حقوقها في تقرير المصير ، وفي الحياة الآمنة في ظل علاقات حسن جوار داخل حدود دولية معترف بها وأن تجري هذه المحادثات بإشراف الأمم المتحدة وفي الإطار المناسب الذي ترضى به الأطراف ويؤيده المجتمع الدولي - ولقد ارتضى المجتمع الدولي المؤتمر الدولي لإطارا . ثانيا ، على إسرائيل أن تبدأ الخطوة الأولى في هذا المجال بفتح قنوات الاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية أو ممثليها ، تجاوبا مع ما قدمته المنظمة في الشهور الماضية من مبادرات سياسية ايجابية عديدة ، باعتبار أن منظمة التحرير هي بإرادة الفلسطينيين واعتراف المجتمع الدولي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ثالثا ، ان استقرار المنطقة الاقتصادي والسياسي لن يتحقق الا بانتهاء الاحتلال غير الشرعي للضفة الغربية وغزة والجولان الذي يمثل السبب الرئيسي للحالة الراهنة من عدم الاستقرار . وانه والى أن يتحقق ذلك فعلى إسرائيل مراعاة التزاماتها كقوة احتلال وفقا للاتفاقات الدولية ذات الصلة . والمهم أنه يجب على إسرائيل حاليا أن تقلع عن تلك الأفكار التي عفا عليها الزمن وأن تحاول التعامل مع حقائق الوضع بطريقة تنم عن رغبتها في إقرار السلام القائم على العدل .

لقد أشارت أحداث الأيام الماضية مخاوف عديدة حول مدى توافر صدق النوايا في التحرك نحو التسوية السياسية النهائية . وإذ أسفنا عندما لم يلحق الشرق الاوسط بسائر النزاعات الاقليمية الاخرى التي عرفت بوادر الانفراج في الشهور الماضية فإن أسفنا أشد لما يحدث ونرجو ألا تكون هذه الاحداث قد عادت بالنزاع الى الورا في وقت نتطلع فيه الى المستقبل .

إن المنا شديد ولكن الامل أكبر ، ونرجو أن يسود المنطق العاقل ، والنظرة الانسانية العادلة والبعيدة من أجل صالح كل البشر في المنطقة : الاسرائيليين والفلسطينيين وكافة الشعوب الاخرى .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : في الصباح الباكر يوم

الخميس الثالث عشر من نيسان/ابريل الجاري نفذت فرقة ارهابية اسرائيلية تدعى شرطة الحدود مجزرة بشعة ضد سكان قرية نحالين ، الامنين الذين كانوا في بيوتهم يستعدون لبدء صيامهم . إذ كما تعلمون إن هذا الشهر هو شهر رمضان المبارك حيث يمارس فيه المسلمون فريضة الصيام . وقد أسفرت هذه المجزرة عن مقتل سبعة فلسطينيين وجرح أكثر من ٥٠ آخرين ، وقد منعت العناصر الارهابية الاسرائيلية سيارات الاسعاف من دخول القرية لنقل الجرحى . وقد ذكر أحد الاطباء الذين شهدوا هذه المجزرة أن هذه العناصر الارهابية أغلقت جميع منافذ القرية وشرعت باطلاق النار على سكانها .

إن هذه المجزرة البشعة ليست حدثا طارئا أو استثنائيا ، بل إنها تشكل حلقة في سلسلة الممارسات الصهيونية اليومية ضد العرب في الاراضي المحتلة . وقد كان الارهاب وسيظل أحد العناصر الرئيسية في التفكير السياسي الصهيوني الذي اتخذ من ارتكاب المجازر وسيلة رئيسية استخدمت ضد سكان الاراضي العربية المحتلة لارغامهم على النزوح من أراضيهم وبيوتهم وممتلكاتهم أو تصفيتهم جسديا . وإن الحديث عن مجزرة قرية نحالين يبعث في الذاكرة صور سلسلة المجازر التي ارتكبتها الصهيونية ضد سكان دير ياسين وقبية وكفر قاسم وأيضا ضد سكان قرية نحالين ، التي شهدت في الماضي مجزرة مماثلة ، وغير ذلك من المجازر .

ولقد تبع هذه المجزرة سلسلة من أعمال القتل ومنع المسلمين من دخول المسجد الأقصى لاداء الصلاة ، وذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر يوم ١٧ نيسان/ابريل الجاري ان الجنود الاسرائيليين قتلوا ثلاثة فلسطينيين من بينهم طفل في العاشرة من عمره ، وجرحوا اثني عشر شخصا آخرين أثناء قيام المواطنين الفلسطينيين بالتعبير عن غضبهم واحتجاجهم بمناسبة مرور عام على اغتيال الزعيم الفلسطيني أبو جهاد في منزله في تونس على يد عناصر ارهابية اسرائيلية مسلحة ، الامر الذي يؤكد اصرار اسرائيل على الاستمرار في ممارسات القتل والمطاردة ضد سكان الاراضي العربية المحتلة .

إن هذه الممارسات اليومية التي تتصاعد وتشتد ضد سكان الاراضي العربية المحتلة بشكل خطير للغاية جديرة بأن تحمل المجتمع الدولي على اتخاذ الاجراءات الفعالة الكفيلة بتحقيق الحماية اللازمة للسكان المدنيين في الاراضي العربية المحتلة ، والانسحاب الكامل والغوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع هذه الاراضي وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الشابتة واقامة دولته المستقلة ذات السيادة .

إن شهر نيسان/ابريل الحالي هو الشهر السابع عشر لانتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة . وإن هذه الانتفاضة التي هي في حقيقتها ثورة ضد الاحتلال الاسرائيلي أثبتت للعالم أجمع انها لن تتوقف مهما بذلت المحاولات من جهات معينة لايقافها . لقد بدأت هذه الثورة وسوف تستمر وتتصاعد ، وقد أكدت تصميمها الراسخ على انه لا تراجع الى الخلف حتى انتهاء الاحتلال وتحقيق استقلال الشعب الفلسطيني وسيادته على أرضه .

لقد فرضت هذه الثورة الحقيقية ، بكل أبعادها وأهدافها ، واقعا جديدا محليا ودوليا . وان من يعتقد بأنها ظاهرة عابرة يمكن إنهاؤها بطريقة أو أخرى ، يكون قد أخطأ في فهمها وفهم طبيعتها وأهدافها ، وأخطأ في فهم حركة التاريخ وتطوره . إن هذه الثورة هي اليوم أكثر تصميما على الاستمرار ، وأشد تماسكا وقدرة على مواجهة الاحتلال وممارساته الارهابية ، بالرغم من كل التدابير القمعية والانتقامية التي اتخذتها وتتخذها قوات الاحتلال الاسرائيلية لآخمادها ، كما ان هذه الثورة هي أصلب ارادة في التصدي للمحاولات التي تبذل لتقديم تنازلات لاسرائيل على حساب مصالحها والمصالح القومية العربية .

إن استمرار اسرائيل باحتلال الاراضي العربية هو عدوان مستمر بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي . ومما يزيد من خطورة الوضع تحول هذا الاحتلال الى استيطان ، وإشراك المستوطنين الاسرائيليين في حملات القمع والتصفية الجسدية ضد سكان هذه الاراضي المحتلة .

إن اسرائيل تسعى في حقيقة الامر الى تحقيق برنامجها التوسعي الاستيطاني في الاراضي العربية ، وهي لا تخفي هذه الحقيقة ، وتمارسها بالفعل برفضها الانسحاب من هذه الاراضي ، وإصرارها على إنشاء مئات المستوطنات عليها ، وضم القدس العربية وضم الجولان العربي السوري ، وإدخال جنوب لبنان ضمن نطاق هذا البرنامج التوسعي الاستيطاني . وهذا ما يثبت خطأ التقدير لدى بعض من يظن ان اسرائيل تريد السلام . إن اسرائيل تريد في الواقع الأرض بدون سكانها ، تريد الأرض ومزيديا من الأرض لتوطين مزيد من المهاجرين فيها ، وبالتالي تحقيق حلم اسرائيل الكبرى من الغرات الى النيل . ولتحقيق هذا البرنامج التوسعي الاستيطاني ضمت الجولان العربي السوري ، واحتلت جنوب لبنان وحولته الى ما يسمى بمنطقة أمنية ، وارتكبت المجازر ضد سكان الاراضي العربية المحتلة ودمرت منازلهم وأرغمتهم على النزوح والرحيل ، وصادرت أراضيهم وممتلكاتهم ورفضت وترفض الانسحاب من الاراضي المحتلة كما ترفض إقامة الدولة الفلسطينية وتمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة .

فهل يوجد بعد كل هذا أحد يمكن أن يتحدث بقناعة عن رغبة اسرائيل في السلام ؟  
إن السلام عند اسرائيل يعني استسلام العرب لمخططاتها التوسعية وفرض الأمر الواقع  
عليهم . وهي لهذا ترفض المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . وهي لهذا أيضا ترفض  
مرة تلو الأخرى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة .

إن للسلام مقومات وأولى هذه المقومات الانسحاب الاسرائيلي الكامل والسوري  
وغير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من  
ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته  
المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني . وإن الصيغة المناسبة للوصول الى هذا  
السلام العادل هي عقد المؤتمر الدولي برعاية الأمم المتحدة ومشاركة الأطراف المعنية  
بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن .

ومع استمرار الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة على ما هي عليه من تدهور  
خطير ، واستمرار عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ اجراءات رادعة ، بما فيها فرض  
العقوبات الالزامية والشاملة ضد اسرائيل فلا يمكن لأحد أن يسقط من اعتباره مزيدا من  
تدهور الأوضاع وتعريض السلم والأمن في المنطقة وفي العالم لأفدح المخاطر .

إن ثورة الشعب العربي الفلسطيني والمقاومة البطولية لأبناء شعبنا في الجولان  
العربي السوري وجنوب لبنان ستستمران برغم كل وسائل القمع الوحشية التي تمارسها  
سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، وإن هذه الثورة وهذه المقاومة لن تتوقفا مهما كانت  
جسامة التضحيات ، كما لن يوقفهما أي شيء حتى تتحقق أهدافهما بتحرير الأرض العربية  
من الاحتلال الاسرائيلي .

السيد بيين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن تلاعب

المجموعة العربية بالجمعية العامة - وهو أمر له سوابقه - لعقدتها مرة أخرى من أجل  
اجراء مناقشة عقيمة وغير مثمرة ضد اسرائيل لا يشرف الامم المتحدة ولا أهدافها .

إن أحد الأسباب الرئيسية التي ذكرت في طلب المجموعة العربية هذا ، كما سمعنا هنا اليوم ، يستند الى حادث مؤسف ومأساوي وقع في قرية نخالين بتاريخ ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وان الحقائق المحيطة بهذا الحادث هي الآن موضع تحقيق من جانب السلطات الاسرائيلية المختصة التي لم تقدم بعد نتائجها الرسمية .

ونجد أن من المتسق اتساقا تاما مع قواعد لعبة النفاق التي تطبق على اسرائيل في هذه الهيئة ، أن نلاحظ أنه لم يبذل أي جهد ولو محدود للتأكد من الحقائق الفعلية لهذه الحادثة بكاملها قبل اتخاذ أي إجراءات هنا . وعندما تركز أي مناقشة في الجمعية العامة على اسرائيل ، فإن الداعين اليها لا يريدون أن تشوشهم الحقائق أو واقع الحالة ككل . إن الحلول العملية القابلة للاستمرار لن يتم التوصل اليها عن طريق فقدان الحس بأبعاد المشكلة ككل وإنما باستعادة هذا الحس .

علاوة على ذلك فإن هذه الممارسة مثال آخر على الضير الانتقائي لهذه المنظمة . فالجمعية العامة ترى أنه من الملائم أن تجتمع وأن تناقش حادثة ما تزال حقائقها الأساسية غامضة ، في حين أن ١٠ آلاف قذيفة سورية شُمرت يومياً على بيروت . وأكثر من ٢٣٠ مدنياً قد قتلوا وجرح مئات آخرون في الشهر الماضي وحده إذ تطلق القذائف السورية بصورة عشوائية على الأهداف اللبنانية سواء أكانت مدارس أو مساكن دبلوماسية أو أبنية سكنية أو مستشفيات . والجمعية العامة تتمسك بصمتها المزدوي ، كما ظلت صامته فيما يتصل بسلسلة طويلة من الأحداث المأساوية في جميع أنحاء العالم . فالصراعات التي لا تنخرط فيها اسرائيل تحظى دائماً باللامبالاة العميقة من هذه المنظمة .

لقد أدركت العديد من الدول المعنية في الصراعات الإقليمية أن العنف وإراقة الدماء يذهبان سدى ، وقد أعادت توجيه جهودها الى الحوار والمفاوضات والحلول السلمية .

وتعتقد اسرائيل أن العملية السياسية الجارية والقابلة للاستمرار هي السبيل الوحيد الذي سيفضي الى حسم النزاع العربي الاسرائيلي والى إقرار السلم . إن العنف وأعمال الشغب ليسا الحل بل هما جوهر المشكلة ذاتها . واسرائيل تريد أن ينتهي العنف وأن تبدأ العملية السياسية .

وبالتالي ، في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، اقترح رئيس الوزراء شامير مبادرة سلمية تتكون من أربع نقاط تتصل بجميع جوانب النزاع العربي الاسرائيلي . وقد ذكر ما يلي :

أولا ،

"نقترح بذل الجهد لجعل السلم القائم بين مصر واسرائيل ، الذي يركز على اتفاقات كامب ديفيد ، حجر الزاوية لتوسيع السلم في المنطقة . وندعو الأطراف الثلاثة الموقعة على اتفاقات كامب ديفيد ، في هذه الذكرى العاشرة لمعاهدة السلام ، أن تعيد تأكيد التزامها بهذه الاتفاقات بالفعل ."

ثانيا ،

"ندعو الولايات المتحدة ومصر أن يوضحا للحكومات العربية أن عليها أن تنبذ معاداتها لاسرائيل . ويجب عليها أن تستبدل الحرب السياسية والمقاطعة الاقتصادية بالمفاوضات والتعاون ."

ثالثا ،

"ندعو الى القيام بجهد تشترك فيه دول عديدة ، تحت قيادة الولايات المتحدة وبمشاركة اسرائيلية كبيرة ، لايجاد حل نهائي لمشكلة اللاجئين العرب التي أدامتها الحكومات العربية ، في حين أن اسرائيل قد استوعبت مئات الآلاف من اللاجئين اليهود من البلدان العربية . وكل هؤلاء اللاجئين ينبغي أن يعيشوا بكرامة في منازل لائقة . وهذه العملية لا ينبغي أن تنتظر الحل السياسي أو أن تحل محله ."

رابعا ،

"بغية البدء في عملية تفاوضية سياسية ، نقترح إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ، بمنأى عن مناخ العنف والارهاب والتخويف الذي تمارسه منظمة التحرير الفلسطينية ضد الفلسطينيين العرب في يهودا والسامرة وغزة . والغرض من هذه الانتخابات هو تشكيل وفد يتفاوض بشأن فترة انتقالية من الحكم الذاتي . إن شكل وطرائق المشاركة في الانتخابات لابد أن تكون محل مناقشة . والمرحلة الانتقالية ستكون بمثابة اختبار حيوي للتعايش والتعاون . وستلوهما مفاوضات لاتفاق دائم . وسيجري النظر في جميع الخيارات المقترحة أثناء تلك المفاوضات ."



هذه هي اقتراحات اسرائيل . وتعتقد اسرائيل أن الوضع القائم حاليا ليس مرضيا ولا مرغوبا فيه . ونحن لا نريد له أن يستمر . إن السلام هو هدف اسرائيل . ولم تكن اسرائيل أبدا هي التي تحتاج الى اقناع بالاهمية الحيوية للسلام . وإذا ما بذل أطراف النزاع جهدا عازما مخلصا لتحقيق السلام ، فإن السلم يمكن أن يتحقق وسوف يتحقق .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : في الأيام القليلة الماضية كانت الصحف مليئة بالآخبار التي تبعث على القلق المتزايد بشأن الأحداث الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

والحقائق المتاحة للأمم المتحدة قد أشارت اليها هنا السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والسيد ترزي ، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة .

وهذه الحقائق تظهر أنه نتيجة لهذا التصعيد الأخير للقمع والعنف الذي تقوم به قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد المدنيين الأبرياء ، مما يؤدي الى موت عدد كبير من الفلسطينيين ، تبرز حالة بالغة الخطورة والتفجر في الأراضي المحتلة ، وتتطلب من المجتمع الدولي القيام بعمل عاجل . ونحن نشعر بالسخط الشديد إزاء قمع وقتل الفلسطينيين في قرية نحالين على وجه الخصوص .

وكل هذا قد استدعى بإلحاح الاستئناف الطارئ لمناقشتنا لقضية فلسطين في الجمعية العامة واتخاذ القرار الملائم . وفي الآونة الأخيرة كان هذا البند قيد المناقشة في العديد من هيئات الأمم المتحدة . وبصفتي عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، يود وفدنا أن يشير الى النداءات العديدة التي وجهتها اللجنة عن طريق رئيستها الى الأمين العام فيما يتصل بالحالة الرهيبة القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة الناجمة عن تزايد الإجراءات القاسية التي تتخذها اسرائيل لقمع الانتفاضة الفلسطينية .

(السيد أودوفينكو ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وبالنظر الى خطورة هذه الاحداث ، احتجت اللجنة بشدة على القمع المستمر الذي تمارسه السلطة القائمة بالاحتلال التي انتهكت اتفاقية جنيف الرابعة والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة . هذه السياسة وتلك الإجراءات مازالت تحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف تماشياً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، كما أنها خلقت عقبات كأداء أمام جهود المجتمع الدولي الرامية الى تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . وقد دعت اللجنة الأمين العام الى بذل قصارى جهده لكفالة سلامة المدنيين الفلسطينيين الواقعيين تحت الاحتلال وحمائهم ، ومضاعفة جهوده لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط وفقاً للقرار ١٧٦/٤٢ .

ويسلم الجميع الآن بأن الحالة في الشرق الاوسط قد تغيرت في الآونة الاخيرة الى حد أصبح معه من الممكن والواقعي إيجاد حل دولي للمشكلة الفلسطينية . حقيقي أن هناك صعوبات ، وبالطبع هناك جوانب في الموقف الاسرائيلي تشكل الآن العقبة الرئيسية . ولكن بما أن هذه "العقدة الغوردية" لا بد من حلها من أجل صالح جميع دول المنطقة بما فيها العرب واسرائيل - والشعب الفلسطيني بطبيعة الحال ، وحيث أن علينا أن نحسم قضية إعادة الأرض ، وحيث أن الشروط الضرورية متوفرة الآن مع ما أكسبناه من خبرة في حسم صراعات إقليمية أخرى ، فإنني أؤمن بأن جميع الفرص أصبحت متاحة للمجتمع الدولي لحسم هذا الصراع المعقد القديم قدم الدهر .

وفي هذا الصدد نشيد إشادة خاصة بالانتفاضة السلمية الفلسطينية ، وبالموقف الواقعي البناء الذي تتخذه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي ، باعترافها بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وتأكيداً مرة أخرى على استعدادها لإجراء حوار مع اسرائيل ، وإدانتها للارهاب بجميع أشكاله ومظاهره ، أشبتهت أنها شريك جاد وموثوق به في محادثات السلام . ولم يعد لدى اسرائيل أو أي طرف آخر أية حجة كانت لتتذرع بها لرفض اشتراك تلك المنظمة التي تمثل الشعب الفلسطيني ، في الإعداد لمؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط وفي أعماله .

(السيد أودوفينكو ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ومن المؤسف أن البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل توا يؤكد أن بلده يرفض الإصغاء إلى نداء المجتمع الدولي بعقد مثل هذا المؤتمر . وقد تجنب خلال بيانه بالكامل الإشارة إلى المسألة . ونحن نجدد نداءنا لحكومة إسرائيل بأن تعيد النظر في موقفها السلبي ، وأن تشارك في الجهود الدولية المبذولة للتوصل إلى حل شامل لصراع الشرق الأوسط الذي تكمن في لبه قضية فلسطين .

لقد تبلور توافق في الآراء حول الحاجة إلى عقد ذلك المؤتمر الذي تؤيده بقوة جميع الدول العربية الأطراف في الصراع ، وشتحمس له دول أوروبا الغربية التي تسلم بوجود صلة مباشرة بين أمنها والوضع الحالي السائد في الشرق الأوسط ؛ كما أن جميع الأعضاء الدائمين في المجلس يتشاطرون فكرة عقد ذلك المؤتمر .

أما الأولوية الآن فهي للإعداد النشط لعقد المؤتمر الدولي . ونحن بحاجة إلى توظيف جهاز مجلس الأمن للنظر في المسألة - بين جملة أمور - في جلسات خاصة تعقد على مستوى وزراء الخارجية ؛ وتنشيط المشاورات فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس الذي ، باتصاله بالأمين العام وأطراف الصراع ، ينبغي أن يقوم بدور الجهاز التحضيري للمؤتمر ، وأن يسخر بالكامل جميع إمكانات الأمم المتحدة في صنع السلام للتوصل إلى طرق مرنة أخرى تقبلها جميع الأطراف وتغضي إلى إيجاد تعاون بناء فيما بينها بغية التوصل إلى تسوية . وينبغي لنا أن نطلب من الأمين العام أن يعين ممثلاً خاصاً معنياً بالشرق الأوسط وأن يختاره من بين الشخصيات المقبولة للجميع .

ويمكن القيام بجميع الأعمال التحضيرية من خلال مناقشات غير رسمية في مجلس الأمن ، ومشاورات غير رسمية فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين ، وكذلك عن طريق حوار شتائي ومتعدد الأطراف ، إما مباشر أو من خلال وسطاء ، بين الأطراف المعنية بعملية التسوية . وسيكون من الممكن بالتالي بلورة صورة من التفاهم يقبلها جميع الأطراف حول المعالم الأساسية لمؤتمر دولي خاص بالشرق الأوسط . وعلى كلٍ فلا بد من تحديد مهلة زمنية لتلك الأعمال : فينبغي استكمالها في غضون ستة أو تسعة شهور .

ويجب أن نتذكر أننا نتكلم في هذه المرحلة عن صياغة آلية لتسوية مشكلة الشرق الأوسط ، لا عن المعالم الفعلية لمثل هذه التسوية . إلا أننا حتى في هذه

المرحلة لابد من حسم مسائل متعلقة بالمبدأ ، وهي في رأينا المسائل الخاصة بالأساس السياسي والقانوني للمؤتمر واشتراك الفلسطينيين فيه .

وشمة طرق كثيرة ممكنة لحسم المشاكل المحددة للغاية التي تنطوي عليها التسوية : فهناك العديد من العناصر التي يمكن - إذا توفرت الرغبة - أن تشكل إطارا مستقرا للسلم في الشرق الأوسط .

ولكن الوضع لا يمكن أن يستمر على هذه الحال أكثر من ذلك ، فلن يكسب أحد من استمراره ، لا العرب ولا اسرائيل . وليس هناك من بديل للمصالحة والتسوية .

إن تشبث اسرائيل بالأراضي العربية التي احتلتها منذ ١٩٦٧ ، والادارة التي رسختها هناك ، والأعمال التي ترتكبها السلطات الاسرائيلية لقمع حريات الفلسطينيين السياسية والمدنية ، ستفضي لا محالة الى عزل اسرائيل عن المجتمع الدولي ، والتي فقدانها التأييد حتى من أوفى اصدقائها .

وتشور الآن ، وعن حق ، مسألة تطبيق جزاءات ضد اسرائيل ، وهي بلد ينتهك الحقوق المدنية بشكل جماعي . ويجب أن نتذكر أن العسكرة المتزايدة للشرق الأوسط ، مع الحالة المتفجرة السائدة فيه بشكل مستمر هي مصدر تهديد للسلم والأمن الاقليميين ، بل وللسلم وأمن العالم بصفة عامة .

ومن هنا أصبحت فكرة عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط تكتسب تأييدا مطردا يوما بعد يوم ، ونحن نعتقد أن هذه الفكرة ينبغي تنفيذها عن طريق جهود مشتركة يبذلها المجتمع العالمي بأسره .

فلنحرص على ألا تضيع دماء ضحايا الانتفاضة هدرا . وعلى مجلس الأمن والجمعية العامة أن يتخذا تدابير عاجلة لوضع حد للأعمال الوحشية التي ترتكبها اسرائيل في الأراضي المحتلة ، ولحماية السكان الفلسطينيين المسالمين . ولا بد ، بالإضافة الى ذلك ، من اتخاذ خطوات عملية للإعداد لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط .

السيد زاخمان (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى تجد الجمعية العامة أن عليها أن تتناول الصراع في الشرق الأوسط الذي لا يزال مستمرا منذ عقود ، مع قضية فلسطين التي تعد جوهر الصراع وإن الرأي العام العالمي يشهد بقلق عميق زيادة تصعيد الأعمال القمعية التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة حدة التوترات فسي المنطقة بأسرها . والحقائق المؤسفة الواردة في الرسائل الاخيرة الموجهة الى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين ، وفي البيان الذي أدلى به أمس ، دليل واضح على هذا . والجمهورية الديمقراطية الألمانية تتفق مع جميع قوى السلام والحس السليم والحوار التي تطالب بالانتهاء الفوري لتدابير العنف هذه . واسمحوا لي أن أقتبس فسي هذا السياق من الرسالة التي وجهتها مدام ألسا كلود ديالو رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والموجهة الى الأمين العام والمؤرخة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ (A/43/1005) :

"وترى اللجنة أنه يتعيّن على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده ليكفل حماية الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال وليكفل انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وذلك إعمالا لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، ولقرارات الأمم المتحدة . كما تود اللجنة أن تكرر مناشدتها لكم ولجميع الأطراف المعنية ، كألح ما يمكن أن تكون عليه المناشدة ، لزيادة تكثيف جميع الجهود للدعوة الى انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٢ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، فهذا المؤتمر يمثّل الإطار الوحيد الشامل والعملي والواسع القبول ، لإحلال السلام . وفي هذه الحالة فإن الحاجة في الواقع أمّس من ذي قبل الى إجراء مفاوضات بين أطراف متكافئة على أساس قرارات الأمم المتحدة ، وإجراء حوار مثمر ، وبذل جهود مشتركة لضمان مستقبل سلمي لجميع دول وشعوب المنطقة . ويجب ألا يكون هناك أي تأخير في عقد المؤتمر المعني بالشرق الأوسط وبالتالي في بدء عملية التسوية .